

تقييم أداء شركات التأمين على الأضرار في الجزائر بعد عملية إعادة الهيكلة وفقا

للقانون 04-06: CAAT نموذجا

*Evaluation of the performance of damage insurance companies in
Algeria after the restructuring process in accordance with Law 06-
04: CAAT model*

سالم راضية*

جامعة الطارف (الجزائر)

radiasalem@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2023/06/ 30

تاريخ القبول: 2023 /05/ 20

تاريخ الاستلام: 2023 /04/ 01

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نتائج عملية إعادة الهيكلة على أداء شركات التأمين على الأضرار في الجزائر، وذلك تطبيقا للإصلاحات التي جاء بها القانون 04-06 والذي شكل مطلبا أساسيا من أجل تطوير خدمات التأمين على الأشخاص باعتبارها الخدمات الأكثر ربحية، ولتحقيق ذلك فقد تم تقييم أداء الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT كنموذج للدراسة، من خلال تقدير مجموعة من المؤشرات المستخدمة لتقييم الأداء خلال الفترة (2006-2020). توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أن عملية إعادة الهيكلة لم تحقق النتائج المنتظرة، إذ لم ينتج عنها سوى زيادة عدد شركات التأمين المتخصصة في التأمين على الأشخاص، دون أن يكون هناك تأثير على الأداء الخاص بشركات التأمين على الأضرار، حيث يبقى هذا الفرع يحتل المكانة الأولى في سوق التأمين الجزائري سواء قبل و/أو بعد إعادة الهيكلة.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين على الأضرار، القانون 04-06، إعادة الهيكلة، تقييم الأداء،

تصنيف JEL: G22 ; K22.

Abstract :

This study aims to identify the results of the restructuring process on the performance of damage insurance companies in Algeria, This is in implementation of the reforms introduced by Law 04-06, which constituted a basic requirement for the development of life insurance services, Thus, we analyzed the performance of CAAT as a model for the study, By estimating a set of indicators used to evaluate performance during the period (2006-2020).

The study concluded many results: The restructuring process did not achieve the expected results, It only resulted in an increase in the number of life insurance companies, Without having an impact on the performance of damage insurance companies, where This branch's till occupies the dominant position in the Algerian insurance market before and after the restructuring.

Keywords: Damage insurance companies, Law 06-04, Reconstructing, Performance evaluation.

JEL classification codes: G22; K22.

تعتبر شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية التي تلعب دورا محوريا ومتزايد الأهمية في تحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار في مختلف دول العالم، وتتجسد أهمية هذه الشركات من خلال توفيرها موارد مالية معتبرة تستغل في تمويل الدورة الاقتصادية بهدف دعم السياسة الإنمائية، بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية الاجتماعية من خلال توفير الحماية اللازمة للأفراد وثروات البلاد. والجزائر كغيرها من الدول النامية، تسعى إلى تطوير خدماتها التأمينية، التي لم يرق نشاطها التأميني بعد إلى المكانة اللائقة به بين النشاطات الاقتصادية الأخرى، إذ يعاني القطاع العديد من المشاكل والعراقيل التي تحتاج لجملة من الحلول والإصلاحات للنهوض به. ولقد حاولت السلطات الجزائرية في هذا المجال رفع العراقيل الماثلة أمامه، باعتباره قطاع حساس بإمكانه المساهمة في التنمية المحلية والاقتصادية، وذلك من أجل الرقي بمستوى أداءه للمستويات العالمية.

تعد عملية إعادة هيكلة شركات التأمين من أهم التغييرات الجذرية التي أحدثتها الجزائر كغيرها من الدول عن طريق سن مجموعة من القوانين أبرزها القانون 04-06 المتمم للأمر 95-07، المتعلق بإعادة الهيكلة، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى إجراء التصحيح اللازم للهيكل الفنية والاقتصادية والمالية للشركات على النحو الذي يمكنها من البقاء في بيئة الأعمال والاستمرار بنجاح وتحقيق عوائد مناسبة، الشيء الذي يساهم في تحسين أداء شركات التأمين وزيادة قدرتها على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها، وحماية حقوق جملته الوثائق وعدم إلحاق الضرر بسوق التأمين والاقتصاد ككل ما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

1. إشكالية الدراسة:

تبعاً لما سبق تحاول هذا الدراسة معالجة الإشكالية الرئيسية التالية: « ما أثر عملية إعادة الهيكلة وفقاً للقانون 06-04 على أداء شركات التأمين على الأضرار في الجزائر انطلاقاً من نموذج CAAT؟ »

2. فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تقدم يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: إن شركات التأمين في الجزائر تتبع الاستراتيجيات المتعارف عليها في عملية إعادة الهيكلة وفقاً للقانون 06 - 04؛
- الفرضية الثانية: إن عملية إعادة الهيكلة كان لها تأثير على أداء شركات التأمين على الأضرار في الجزائر؛

- الفرضية الثالثة: إن فصل فرع تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار ساهم في تحسين مستويات إنتاجه.

3. أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتحقيق جملة الأهداف التالية:

- إلقاء نظرة عامة حول قطاع التأمين وواقعه في الجزائر؛
- تسليط الضوء حول عملية إعادة هيكلة شركات التأمين في الجزائر؛
- معرفة أثر عملية إعادة الهيكلة على أداء شركات التأمين في الجزائر، انطلاقاً من تقييم أداء الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT قبل وبعد عملية إعادة الهيكلة.

4. منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، سيتم الاعتماد على المناهج العلمية المناسبة مع طبيعة الموضوع، حيث سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الأدبيات والنظريات ذات صلة بموضوع الدراسة كما سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي لمعرفة أثر عملية إعادة الهيكلة وفقاً للقانون 04-06 على أداء شركات التأمين على الأضرار، هذا بالإضافة إلى منهج دراسة حالة من خلال الإسقاط على الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT كنموذج للدراسة وذلك بهدف تقييم أداء شركات التأمين على الأضرار خلال الفترة 2006-2020 أي قبل وبعد عملية إعادة الهيكلة.

5. أدوات الدراسة:

تم الاعتماد في أدوات الدراسة على جمع البيانات والاحصائيات من التقارير الرسمية للشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT وذلك لتحليل مشكلة الدراسة ومن ثم الوصول إلى نتائج.

6. تقسيم الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسية التي أثارها في ما سبق، واختيار مدى صحة الفرضيات المقدمة وتحليلها ارتقينا تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

I- مدخل لتقييم الأداء وأهميته في شركات التأمين.

II- مفاهيم أساسية حول إعادة الهيكلة.

III- سيرورة عملية إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وفقاً للقانون 04-06.

IV- تقييم أداء الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT خلال الفترة 2006-2020.

I- مدخل لتقييم الأداء وأهميته في شركات التأمين

تعتبر عملية تقييم الأداء من المقومات الأساسية للمؤسسات والشركات، إذ توفر لها المعلومات الدقيقة والموثوقة لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المساعدة في عملية التحليل المالي، ونظرا لأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية من خلال الدور الهام الذي تلعبه في توطيد أوصل الاستقرار، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي كان لابد من الاهتمام بأدائها من خلال التقييم الدوري له.

1. تعريف عملية تقييم الأداء:

لقد شكلت عملية تقييم الأداء محور اهتمام العديد من الباحثين، حيث ينظر إليها على أنها عملية مرشدة لنشاطات التقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو المؤسسة نفسها تحصل على مواردها فتنفع منها بفعالية وكفاءة في سبيل أهدافها (الزبيدي، 2000، صفحة 82). كما تعتبر هذه العملية بكونها تقديم حكما ذو قيمة على ادارة مختلف موارد المؤسسة أو بتعبير آخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة سلفا. (السعيد فرحات، 2000، صفحة 30). كما ينظر له على أنه جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مساوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية، ومع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة، وفترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة. (الكرخي، 2007، صفحة 31).

كما تسمح عملية تقييم الأداء بتحديد المراكز الإدارية والإنتاجية المسؤولة عن تلك الانحرافات المسجلة، وبالتالي فإنها تقوم على أساس قياس الأداء الحالي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات ومن تم مقارنتها بالأهداف المخططة (الأداء المخطط) واستخراج الانحرافات الموجودة بين ما هو محقق وما تم التخطيط له وفي الأخير اتخاذ الإجراءات الصحيحة. (اللوزي، 2005، صفحة 200)

2. أنواع معايير الأداء:

يمكن تعريف المعيار على أنه عبارة عن معلومة يمكنها مساعدة جهة فاعلة داخل المؤسسة، فردا كان أم جماعة، على توجيه مسار نشاط ما نحو بلوغ هدف ما أو السماح لها بتقييم النتيجة، وبالتالي فالمؤسسة تمتلك العديد من المعايير التي تستطيع الاعتماد عليها في عملية تقييم الأداء، ولهذا يمكن أن نميز بين الأنواع التالية من المعايير:

1.2 المعايير الكلية والمعايير الجزئية:

تسمح بقياس الأداء الإجمالي للمنظمة ككل مثل القيمة المضافة وحجم المبيعات الإجمالي وغيرها، في حين أن المعايير الجزئية تتولى تقييم أداء أحد أجزاء أو عناصر المنظمة مثل إنتاجية العامل وإنتاجية الآلات والأصول المادية الأخرى.

2.2 أنواع المعايير حسب الوحدة المستخدمة في عملية القياس:

- ❖ المعايير الكمية: وهي التي تتخذ من عدد الوحدات كوحدة للقياس، كالوحدات المنتجة والمباعة؛
- ❖ المعايير القيمية: وهي التي تكون وحدة القياس بها عبارة عن وحدات نقدية مثل القيمة المضافة وتكلفة الإنتاج وغيرها؛
- ❖ المعايير الوصفية: وهي التي تتولى عملية وصف جوانب الأداء التي لا يمكن التعبير عنها كمياً، وبالرغم من سعي الجهات المشرفة إلى تجنب استخدام هذا النوع من المعايير ما أمكن ومحاولة تعويضها بمعايير أخرى كمية، إلا أن المعايير الوصفية مازالت توفر لتلك الجهات الملاذ الأخير لتقييم بعض جوانب الأداء.

3.2 المعايير المالية والمحاسبية والمعايير الاقتصادية:

يقصد بها تلك المعايير التي تستمد بياناتها ومعلوماتها من السجلات المالية والمحاسبية للمنظمة، أما المعايير الاقتصادية فهي تركز على الجوانب الأخرى الغير مالية للأداء، وبالرغم من سيطرة وانتشار معايير التقييم المالية نظراً لبعاطتها إلا أنه مع تطور بيئة الأعمال وتطور الفكر الإداري تحول الاهتمام أكثر بالمعايير الاقتصادية على حساب المعايير المالية، طبعاً دون إهمال هذه الأخيرة نظراً لأهميتها في عملية تقييم الأداء.

4.2 المعايير الجارية والمعايير التاريخية:

وهي التي تعتمد على البيانات الخاصة بالفترة الجارية فقط عند قيام بعملية التقييم، أما المعايير التاريخية فهي تلك التي تحتاج إلى البيانات الخاصة بالفترة السابقة إلى جانب البيانات الجارية.

5.2 المعايير الذاتية والمعايير الاجتماعية:

تعبر المعايير الذاتية على مدى قدرة وتوفيق المنظمة على أداء أهدافها الذاتية، أما الاجتماعية فهي تعبر عن مدى مساهمة المؤسسة في تحقيق أهداف المجتمع الذي تنتهي إليه، أي مدى مساهمتها في التنمية المستدامة له والتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية نحوه.

3. أهمية تقييم الأداء في شركات التأمين:

إن أهمية تقييم أداء شركات التأمين تكمن في قياس الكفاءة الإنتاجية والإدارية لهذه الشركات، وضرورة فرض رقابة على النتائج التي حققتها شركات التأمين ثم مقارنتها بالأنماط الموضوعية

من قبل، أو تبين الانحرافات إن وجدت وتحليل أسبابها والعمل على تفاديها مستقبلاً، حيث تكون عملية التقييم بناء على دراسة الوضعية المالية لشركات التأمين، من خلال قياسها لأدائها خلال فترة زمنية معينة. (كراش، 2020، صفحة 110)

1.3 أهمية تقييم الأداء بالنسبة للموارد البشرية:

- ❖ يساعد على تعريفهم بنواحي القصور في أدائهم فيعطي لهم الفرصة لتفاديها في المستقبل؛
- ❖ العمل على رفع الروح المعنوية للعاملين وتحسين علاقات العمل، وذلك عندما يشعروا العاملون أن جهودهم المبذولة هي محط تقدير واهتمام الإدارة وأن هدفها هو معالجة نقاط الضعف وتقوية الشعور بالانتماء للمؤسسة؛
- ❖ ينمي الخبرة والكفاءة لدى الرؤساء وأن قيام الرؤساء بملاحظة سلوك مرؤوسهم وقياس أدائهم ينمي صفة التقدير والرقابة في الحكم السليم على الأمور لدى الرؤساء؛
- ❖ وسيلة لضمان عدالة المعاملة بين العاملين داخل المؤسسة دون تحيز أو تمييز فهو يساعد على القضاء على الأحكام الشخصية المسبقة.

2.3 أهمية تقييم الأداء بالنسبة للمؤسسة (بلوم، 2007، الصفحات 39-40):

- ❖ يساعد الإدارة على إعداد سياسة جيدة للترقية تسمح بتعيين واختيار أكفأ الأفراد لشغل الوظائف الأعلى في المستوى التنظيمي؛
- ❖ يساعد على ترشيد سياسة الاختيار والتعيين والحكم على سلامتها فهي التي توفر الشخص المناسب الذي يؤدي عمله بنجاح؛
- ❖ يساعد في تحسين علاقات العمل في المؤسسة فهو يخلق شعور بالراحة والطمأنينة بين العاملين بسبب وجود نظام سليم وعادل لتقييم أعمالهم؛
- ❖ يساعد على إعداد سياسة جيدة للرقابة بناء على بيانات منظمة على أداء العاملين وهذا بدوره يحسن من كفاءة العملية الرقابية للمؤسسة.

II- مفاهيم أساسية حول إعادة الهيكلة

إن انتشار فكر وفلسفة الاتجاه نحو العالمية، التخصصية، حرية التجارة، واتجاه بعض المنظمات والمؤسسات الكبيرة نحو الاندماج لتكوين كتلتا اقتصادية عالمية عملاقة، فضلاً عن التطورات التكنولوجية المتلاحقة، أدى إلى اتجاه معظم الحكومات إلى تطوير منظماتها وشركاتها سواء بإعادة هيكلتها أو بخصخصتها أو بدمج بعضها مع بعض لتكوين كيانات كبيرة قادرة على المنافسة، وتحسين مسارها وتوجيهها نحو التفوق والنجاح

1. مفهوم إعادة الهيكلة:

ظهرت كلمة إعادة الهيكلة حديثاً في سنة 1975، إذ تعتبر الظاهرة مرتبطة بكل زمان لأن عملية إعادة الهيكلة تتمثل في "إعطاء هيكل جديد" لمجموعة المنظمة، ومن الجانب الاقتصادي تعتبر اللجنة الأوروبية أن إعادة الهيكلة تصمم على ثلاث مستويات (Valérie, 2005, pp. 10-11):

1.1 إعادة الهيكلة بين القطاعات:

تتمثل عملية إعادة الهيكلة في خلق مناصب وفرص العمل في قطاع الخدمات، وهي عملية من المعيار الكبير تستغرق وقتاً طويلاً، إضافةً إلى المخاطر التي تمس بالتماسك الاجتماعي ككل.

2.1 إعادة الهيكلة داخل القطاعات:

تتميز القطاعات بالحركية المتعددة حيث أن عملية إعادة الهيكلة ناجمة عن النمو داخل كل قطاع أو تغير محيطه، أي أنها عملية ناتجة عن التحسينات التكنولوجية والاتجاه نحو تعظيم القيمة المضافة للمنتجات، والتي لها ارتباط شديد بالتأهيل، وإعادة التأهيل وإزالة التأهيل للعمال المعينون بإعادة الهيكلة.

3.1 إعادة الهيكلة على مستوى المؤسسات:

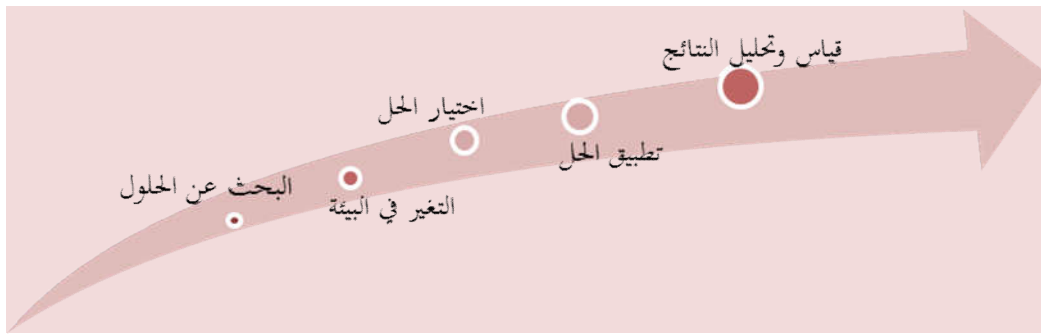
إعادة الهيكلة هي جزء لا يتجزأ من استراتيجية الشركات الوطنية أو الدولية لإدماجهم بقطاع السوق الخاص بهم، هذا النوع من إعادة الهيكلة ناجم عن ردود فعل أو توقعات المؤسسات (الشركات)، حيث أن الأبحاث الأنجلو سكسونية المتعددة والمتعلقة بإعادة الهيكلة تعرّف الظاهرة حسب فئتين كبيرتين:

الفئة الأولى: تركز على مظهر القرار لإعادة الهيكلة، ويعرفها Bowman etsingh (1993) على أنها: "مجموعة العمليات التي تهدف إلى شراء أو بيع أصول، تغيير هيكل رأس المال أو تحويل التنظيم الداخلي للمؤسس (Bowman & Singh, 1993, p. 05)، ويعرفها Cameron (1994) على أنها: "مجموعة الأنشطة المتخذة من طرف مسير المنظمة لتحسين فعاليتها التنظيمية، الإنتاجية أو التنافسية". (cameron, 1994, p. 189).

الفئة الثانية: تركز هذه الفئة على انعكاسات القرارات، خاصة على العمالة "اليد العاملة" حيث يعرفها Selon Moulin (2001) على أنها: "الاستراتيجية المعتمدة للشركة التي تعتبر أن التقليل في العمالة هو وسيلة للزيادة في الفعالية التنظيمية أي تهدف إلى تقليص التكاليف التوظيفية بتقليص عدد العمال، إعادة تنظيم العمل بحذف بعض المناصب وأيضاً التغيرات المنهجية.

بناء على ما تقدم يمكن تعريف إعادة الهيكلة بأنها: " عملية تغيير مدروسة للعلاقات الرسمية بين المكونات التنظيمية، ويقصد بذلك مجموعة الاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات التي تضعها الإدارة لتخفيض التكاليف وتحسين كفاءة الأداء، واعتبار تخفيض العمالة وإدارة العمالة الفائضة أحد مراحل تحقيق هذه الأهداف"، كما يعتبرها المختصون جزءا متما لإعادة التأهيل وان المفهومين شيء واحد، فبينما تركز إعادة التأهيل على تحسين وتطوير الظروف والإمكانيات الداخلية للمنظمة، فان إعادة الهيكلة قد تتضمن قرارات فصل بعض الوحدات أو تصفية بعضها أو دمج بعضها. ويوضح الشكل الموالي سيرورة عملية إعادة الهيكلة:

الشكل رقم 01: سيرورة عملية إعادة الهيكلة



المصدر: من إعداد الباحثة.

2. أسباب ودوافع إعادة الهيكلة:

تتلخص أسباب إعادة الهيكلة عموما في العناصر التالية (صالحى و سالم، 2014، صفحة 04):

- ❖ التخلي عن منتج، إيقاف صناعة ما أو الحد من نشاط المؤسسة؛
- ❖ الوصول إلى مستوى معين من النشاط بتكليف وسائل الإنتاج؛
- ❖ إعادة توطين أو نقل نشاط أو بعض الأنشطة، نقل رؤوس الأموال والأنشطة والوظائف إلى مناطق من البلاد تتمتع بميزة تنافسية للأسباب التالية:
 - انخفاض التكاليف "العمالة الرخيصة، فرص حصول على موارد طبيعية أحسن، نظام تسهيلات ضريبية-جبائية- أكثر جاذبية"؛
 - قطب للكفاءات التكنولوجية وعلى الأقل توفر عمالة كفئة؛
 - بنية تحتية أكثر ملائمة وبيئة مغرية؛
 - سوق محلية توفر مجاري واسعة ومثيرة الاهتمام.

- ❖ نقل وظيفة معينة لجهة خارجية أو تخريجها لتصبح مستقلة: نقل كل أو جزء من وظيفة المنظمة "شركة أو إدارة" إلى شريك خارجي تكون في الغالب هذه الأنشطة غير استراتيجية للشركة وتنتج إيرادات ضعيفة وهي مختلفة عن المناولة وأداء الخدمات؛
 - ❖ الحد من الازدواجية نتيجة لعملية استحواذ أو اندماج؛
 - ❖ إعادة تنظيم العمل عادة يكون مرتبط بالاستثمار؛
 - ❖ سباق الشركات نحو النمو؛
 - ❖ البحث عن خلق القيمة والقبض عليها؛
 - ❖ رغبة الشركات في التركيز على نشاطها الأساسي؛
 - ❖ التطورات العميقة في نماذج وأنظمة التسيير؛
 - ❖ تطبيع أنظمة التسيير والمعلومات؛
 - ❖ مشكلة العمالة الفائضة المترتبة على السياسات السابقة.
3. أنواع إعادة هيكلة الشركات:

قسم Harbir Singh، Edward H. Bowman إعادة الهيكلة إلى ثلاث مجموعات:

إعادة الهيكلة المالية، إعادة هيكلة المحفظة، إعادة الهيكلة التنظيمية. (Edward & harbi, 1993, pp. 34-35)

1.3 إعادة الهيكلة المالية:

هي التغيرات المفصلية في هيكل رأسمال الشركة مثل:

- ❖ إعادة تقييم الأصول: إعادة تقييم الأصول جميعها أو بعضها بما يعكس قيمتها السوقية، حيث أن زيادة هذه القيمة عن القيمة الدفترية يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية، الأمر الذي يتيح للمنظمة مجالاً أوسع للاقتراض.
- ❖ إعادة هيكلة الديون: يساعد المنظمة على القيام بالاتفاق مع دائئها على أحد أو بعض هذه الأمور، كتحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الأجل، مما يتيح للشركة فترة أطول لاستثمار هذه الديون، وقف سداد أقساط الدين مؤقتاً أو إعطاء فترة سماح جديدة، ويساعد ذلك في وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجية مؤقتاً لحين تحسن الأحوال، بالإضافة إلى تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة، كذلك مبادلة المديونية بالملكية إذ يتم تحويل كل أو جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس مال الشركة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون، وهذا يتوقف على مدى تفهم وتقبل الدائن لهذا الاقتراح، وكذلك الملاك حيث سيكون للمالك الجديد تأثير مباشر على إدارة الشركة والتصويت والانتخاب.

❖ **زيادة رأس المال:** وتلجأ الشركة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة وعلى الأخص إذا كانت المنظمة أو هذه الشركة تستطيع تحقيق أرباح مستقبلاً في ضوء توفير السيولة، وذلك عن طريق زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة، ولكن يواجه هذا البديل بعض الانتقادات منها: أن هذا الحل لا يصلح إلا في حالات الفشل المالي أو التعثر المؤقت، قد لا تجد الأسهم الجديدة إقبالاً من قبل المساهمين لخوفهم من حالة الشركة وظروفها المستقبلية. كما يمثل حملة الأسهم قيلاً جديداً على الإدارة يقلل من قدرتها على التحرك بمرونة كافية للخروج بالشركة من ظروفها الحالية.

❖ **زيادة التدفقات النقدية الداخلة:** يمكن تحقيق ذلك من خلال العديد من الاستراتيجيات أو التصرفات المطلوبة التي تؤثر إيجاباً على التدفقات النقدية الداخلة، ومن ذلك (على سبيل المثال) زيادة المبيعات لزيادة إيرادات الشركة، تغيير استراتيجيات التحصيل لديون الشركة ومنح بعض خصومات تعجيل الدفع، التخلص من المخزون الراكد كالبيع بالمزاد أو بالقسط أو مبادلتته بأخر تحتاج إليه المؤسسة، بيع الأصول قليلة أو منعدمة القيمة "كالخردة والسلع التالفة والمعيبة"، بيع وإعادة استئجار بعض الأصول غير الرئيسية (الثانوية).

❖ **زيادة التدفقات النقدية الخارجة:** تستطيع المؤسسة أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تؤجل بعضها للتغلب على عدد من الصعوبات المالية، ومن الوسائل الممكن استخدامها في ذلك الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الدين؛ التفاوض مع الموردين للمواد الخام والأجزاء على الشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون مقدم؛ الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين؛ ترشيد بنود الإنفاق المباشر وغير المباشر؛ ترشيد بنود الإنفاق المباشر وغير المباشر؛ تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل.

2.3 إعادة هيكلة المحفظة:

هي تغيرات مهمة في تركيبة الأصول المكتسبة من قبل المؤسسة أو القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة بما فيه عمليات التصفية، بيع الأصول والانفصال والتي تنقسم بدورها إلى عدة أنواع:

❖ **إعادة التركيز أو التنوع:** إذا كان نمو المؤسسة منحصر في الثلاثية النمو: "داخلي، خارجي أو مختلط"، فغالباً ما يترجم الأمر بإنشاء، اقتناء، ونقل ملكية اندماج فروع الشركة أو النشاط. كما قد تتعدى استراتيجية نمو الشركة الاستراتيجية التنافسية "التحكم في الأسعار، تنوع المنتجات أو تحسين المنتجات والتركيز عليها" إلى فرض اختيار استراتيجية تخصص أو تنوع.

❖ عمليات الاندماج-دمج: تهدف عمليات الدمج أو الاندماج إلى جمع كيانات على الأقل لتحويلهم إلى كيان واحد، من الجانب القانوني يترتب عن عملية الدمج زوال كيان واحد على الأقل، ما يعني حدوث عملية امتصاص إذ يدعى الطرف الآخر الكيان الماص، وأما حالة زوال الكيانات تعبر عن حدوث عملية الاندماج أي إنشاء مؤسسة جديدة تضم أصول وخصوم الكيانات، وتتقارب هاتين العمليتين تقنياً، كما تعد كاستراتيجية تستخدمها المؤسسة للنمو الخارجي.

❖ عملية نقل الملكية: يقصد بعملية نقل الملكية بيع الأصول، فرع أو جناح نشاط، بأصولها وخصومها بالنسبة للمؤسسة، ويتعلق الأمر بنقل الملكية لأطراف خارجية للأصول أو سندات المشاركة، بمقابل على شكل سيولة أو جزء من الأسهم.

❖ عمليات الانقسام: تتمثل عمليات الانقسام بانفصال الشركة أو المجمع إلى كيانات أو عدة كيانات مستقلة، تختلف عمليات الانقسام عن عملية نقل الملكية لكون أن في عملية نقل الملكية طرف خارجي، وينعدم هذا الطرف في عمليات الانقسام حيث يصبح المساهمون في الشركة القديمة مساهمين في الكيانات الجديدة، وتتمثل أشكال الانقسامات في:

- **Split-up**: تنحل الشركة الأم لصالح كيانات يحتويان أصول وخصوم هذه الأخيرة، حيث يصبح المساهمون في الشركة الأم مساهمين في الكيانات الجديدين المنشئين، ويؤخذ هذا القرار من طرف الجمعية العامة الاستثنائية للمساهمين. (Olivier & Guillaume, 2005, p. 231)

- **Spin-off**: لا تخص هذه العملية إلا فرع نشاط من الشركة، أين بفصل الفرع المعني من الشركة وتوزع أسهمه على الملاك الأصليين للشركة، ويكمن الفرق بين **Spin** و **Split up** و **off**، في أن **Spin off** لا توجد فيها عملية انحلال للشركة، حيث أنه بإمكان الشركة الأم تقليص سيطرتها على الفرع أو الشركة الجديدة المنشأة بإدخال مساهمين جدد، هذا ما يسمح للشركة بتخفيض اهتمامها بالفرع دون إلغائه أو الاستغناء عنه.

- **Split-off**: عكس العمليات الأخرى فإن عملية **Split-off** تتميز بإعادة تكوين حزم أو شرائح المساهمين في المجمع، حيث يعرض على المساهمين الراغبين استبدال أسهم المجمع أو الشركة مقابل عدد معين لأسهم الفرع، أين تلغى فيما بعد أسهم الشركة الأم المتبادلة مع المساهمين. إن عملية **Split-off** هي اقتراح لإعادة شراء أسهم مقابل أسهم الفرع، حيث تمكن من إعادة برمجة سيطرة الأصول الخاصة بالشركة الأم مستفيدة نسبياً من الوفرة الجبائية المكتسبة.

❖ إدراج فرع من الشركة في البورصة: وهي عملية إدراج فرع من فروع الشركة في البورصة، وذلك لغرض تحرير سيولة كبيرة، تمهيدا لعملية استحواذ بتبادل الأسهم، أو توضيح صورة الفرع، وقد تكون هذه العملية الخطوة الأولى لعمليات الانفصال من النوع Spin-off و Split off وهذا لغرض الحصول على القيمة العادلة للفرع.

3.3 إعادة الهيكلة التنظيمية:

في ظل توسع وانكماش وانحسار المؤسسات يواجه مديري المؤسسات تحديات ومتطلبات كبيرة ربما لم يسبق لهم مواجهتها، يقول كريس أرجيرس: "إن المديرين المبدعين اللذين يتوقعون التغيير، هم الأمل الوحيد لمواجهة المستقبل الديناميكي بنجاح" (حريم، 2006، صفحة 341). استنادا إلى ذلك يمكن تعريف إعادة الهيكلة التنظيمية على أنها: "التغيرات المعتمدة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة بما في ذلك إعادة تصميم الأقسام وتقليص العمالة".

III- سيرورة عملية إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وفقا للقانون 04-06:

تماشيا مع ما جاء به القانون 04-06، والذي يلزم مختلف شركات التأمين الناشطة في سوق التأمين الجزائري بفصل فرع التأمين على الأشخاص في مدة أقصاها خمس سنوات أي إلى غاية سنة 2011، اتبعت كل شركة أحد استراتيجيات عملية إعادة الهيكلة التي تتناسب مع أهدافها.

1. صدور القانون 04-06 ومضمونه:

1.1 صدور القانون 04-06:

في سنة 1989، ظهرت نصوص متعلقة بالتسيير الذاتي للشركات العامة، مما أدى إلى عدم تخصصها، ومن ثم كان بإمكان هذه الشركات التخصص في كل القطاعات، الشيء الذي مكن الشركات العامة الموجودة آنذاك من تغيير هيكلتها عن طريق تسجيل كل عمليات التأمين وإعادة التأمين ضمن نشاطاتها، وهذا أدى إلى ظهور منافسة حقيقية بين هذه الشركات.

السنة 1995 هي التاريخ الذي عرفت فيه الجزائر الإطار القانوني للتأمينات وذلك وفقا للأمر رقم 07-95 الصادر بتاريخ 1995/01/25. هذا الأمر عبارة عن نص مرجعي لقانون التأمينات الجزائري يضع حدا لاحتكار الدولة للتأمينات، ويسمح بإنشاء مؤسسات جزائرية خاصة (الخصوصية) ويعطي فرصة للوسطاء (العاملين بالوساطة) في عملية التأمين (أعوان وعمال) المعنيين تحت سيطرة واحتكار الدولة لهذا القطاع (قطاع التأمين).

الشركات الأجنبية الراغبة في العمل في قطاع التأمينات بالجزائر، عليها أن تعمل في شركات تأمين ضمن القانون المحلي (شركات مساهمة للتأمينات) أو إنشاء مكتب للتمثيل منذ جانفي 2007 لكل واحد من هذه البنيات نظامها القانوني الخاص.

ومن هنا فإن الأمر رقم 07-95 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق لـ 25 يناير 1999 تم تغييره وتعديله بالقانون رقم 04/06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـ 20 فبراير 2006.

2.1 مضمون القانون 04-06:

ينص القانون 04-06 على:

- ❖ التأكيد على تأمين الأشخاص وتعزيزها؛
- ❖ تعميم تأمين المجموعات أو الفرق؛
- ❖ إصلاح حقوق المستفيد؛
- ❖ إنشاء بنك التأمينات؛
- ❖ الفصل بين نشاطات تأمين الحياة ونشاطات تأمين الأضرار؛
- ❖ تدعيم التأمين المالي؛
- ❖ إنشاء صندوق الضمان للمؤمنين؛
- ❖ إلزام تحرير كلي للرأسمال من أجل الاعتماد؛
- ❖ فتح السوق أمام شركات التأمين وممثلها وإعادة التأمين للأجانب؛
- ❖ القانون رقم 04-06 الصادر بـ 20/02/2006 شكل لجنة مراقبة التأمينات تقتني بـ:

– السهر على الاحترام من قبل الشركات والوسطاء المعتمدين في عملية التأمين والشروط القانونية والنظامية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين؛

– التأكد من أن هذه الشركات ملتزمة وبإمكانها الالتزام أمام المؤمنين؛

– التحقق من المعلومات المتعلقة بأصل الصندوق الخاص برأسمال الاجتماعي لشركات التأمين وإعادة التأمين، سواء فيما تعلق بتكوين أو زيادة رؤوس الأموال.

2. إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT:

يهدف الامتثال للقانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2008 والذي يلزم شركات التأمين بفصل فرع

تأمين الأشخاص عن تأمين الأضرار، توفر للشركة الحلين المحتملين التاليين:

الاحتمال الأول: نقل ملكية محفظة تأمين الأشخاص، أي نقل ملكية المحفظة إلى طرف خارجي مقابل سيولة أو أسهم، وبالتالي إلغاء تأمين الأشخاص من نشاطها وكل ما يترتب عنه من تسريح للعمالة وبغض النظر في التنظيم.

الاحتمال الثاني: فصل فرع تأمين الأشخاص، بإنشاء كيان جديد يحتضن فرع التأمين على الأشخاص وهذا بمواردها الخاصة أو الاستعانة بالشراكة.

ولتحديد أنسب الحلول اتصلت الشركة بمنظمة خارجية (CETIC) لإعادة هيكلة تنظيمها تماشيا مع الوضعية الجديدة التي ستتخذها، وتعد CETIC مركز تقنيات المعلومات والاتصال، فهي عبارة عن مؤسسة عمومية أسست بتاريخ 10/06/1976 بالأمر الرئاسي 52/76 وتحولت إلى شركة ذات أسهم مساهمة سنة 1989 إذ تتمثل المهمة الرئيسية للمنظمة في دراسة وتقديم الحلول المناسبة لحاجة المؤسسات من خلال تجسيد التفكير الاستراتيجي و تمكينها من التحكم في الأداء التقني والتنظيمي.

1.2. إعادة الهيكلة التنظيمية

للقيام بذلك أوكلت الشركة الجزائرية للتأمينات منظمة CETIC مهمة القيام بإعادة الهيكلة التنظيمية، وقد اتفقت كل من CAAT و CETIC على أن تتم هذه المهمة على مرحلتين: المرحلة الأولى تهدف إلى تشخيص تنظيمي عام وعرض نماذج تنظيم جديدة ومخططات تطبيق لكل نموذج، أما المرحلة الثانية تشمل تطبيق التنظيم وفقا للمخطط المتفق عليه، ولنجاح العملية وفرت الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT للمنظمة CETIC جميع المعلومات اللازمة للتشخيص بما فيها المخطط الاستراتيجي للهيكل التنظيمي، تقارير النشاط والخيارات الاستراتيجية. وقد أخذت عملية إعادة الهيكلة الموكلة للمنظمة CETIC بعين الاعتبار العناصر التالية:

بعد الاطلاع على كل المعلومات اللازمة وتماشيا مع استراتيجية CAAT عرضت CETIC عدة نماذج تنظيمية، تم عرضها على اللجنة المسؤولة عن العملية في الشركة لتقوم بتصفية النماذج التي تعرضها على الرئيس المدير العام الذي اقترح أحسن النماذج على مجلس الإدارة والجمعية الاستثنائية للمساهمين التي تتخذ القرار النهائي فيما يخص النموذج المتبنى وتطبيقه، وقد شملت سيرورة إعادة الهيكلة المراحل التالية:

- المرحلة التحضيرية: تحضير شروط انطلاق فرع تأمين الأشخاص؛
- المرحلة الأولى: تقوية تنظيم فرع تأمين الأشخاص وإعادة تجهيز تنظيمي على المستوى المركزي، أي تعديل الاختلالات الوظيفية المشخصة؛

- المرحلة الثانية: تأسيس مجمع CAAT بفرعين أو أكثر مع تغيير الحالة والشكل القانوني للشركة.

2.2 إعادة هيكلة المحفظة

❖ تأسيس كيان جديد: في وقت أول سعت الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT لإقامة شراكة مع التعااضدية الاسبانية FIATC وهي تعااضدية احتلت المرتبة الثالثة في اسبانيا سنة 2007، بتحقيقها رقم أعمال قدر بـ 487 مليون يورو ما يعادل رقم أعمال السوق الجزائري ككل، حيث تم الإمضاء على عقد مبدئي للشراكة بين الطرفين في جويلية 2008 بفندق الأوراسي بحضور وزير المالية السيد كريم جودي، حيث صرح السيد عبد الكريم جعفري الرئيس المدير العام لشركة CAAT بأن هذا الاتفاق هو حصيلة سيرورة طويلة النضج، إذ تمكن هذه الشراكة استفادت الشركة من الحضور الشخصي لخبراء التعااضدية FIATC من نقل المعرفة ومختلف تقنيات تطوير، إعداد منتجات جديدة، هذا بالإضافة إلى تقنيات تسويق منتجات التأمين على الأشخاص، إلا أن مشروع الشراكة هذا باء بالفشل لأسباب خفية، لهذا السبب لجأت الشركة لحلول بديلة ختمت بإنشاء كيان يحضن نشاط تأمين الأشخاص وذلك بمساهمة كل من البنك الجزائري الخارجي BEA والصندوق الوطني للاستثمار- البنك الجزائري للتنمية FNI – ADRB وقد أثمرت الشراكة بين الأطراف الثلاثة BEA – CAAT – RBAD بتأسيس شركة متخصصة في تأمين الأشخاص على أن يكون اسم الشركة تأمين LIFE الجزائر TALA والتي تتميز بمدة حياة 99 سنة ابتداء من تاريخ قيدها بالسجل التجاري في 11/10/2010 مع إمكانية تمديدتها مسبقاً. (صالح و سالم، 2014، الصفحات 10-14)

❖ فصل الأصول المتعلقة بتأمين الأشخاص: بعد تأسيس تأمين LIFE الجزائر بادرت شركة CAAT بتزويدها بالعمالة الكفؤة المتخصصة في تأمين الأشخاص، التجهيزات والعمل على نقل تدريجي لمحفظة التأمين على الأشخاص، إضافة إلى منحها للمقر السابق لفرع جهوي وذلك بتأجيرها إياه. من بين الاقتراحات المقدمة من طرف منظمة CETIC تم تطبيق الاقتراح التالي الذي يتماشى مع خطوات الشركة في إنشاء فرع مستقل يتميز بمجلس إدارة خاص به ومدير عام، بعد الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

- فصل تأمين الأشخاص وتأمين الأضرار؛

- حل مشاكل التنسيق الناجم عن العدد الكبير للهيكل المرتبطة بالمديرية العامة؛

- زرع نظام معلوماتي جديد؛

- تحسين التوازن الوظيفي لبعض الهياكل؛

- تحسين معالجة ملفات الحوادث الناجمة عن البيروقراطية المعقدة؛

- تأسيس مديرية التكوين؛

- تأسيس مديرية الاستثمار والمشاركة.

وفقا لما تم عرضه نستنتج أن الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT قد طبقت استراتيجية إعادة تركيز وتخصص من خلال عملية إعادة هيكلة المحفظة بانفصال من النوع spin - off، أي فصل نشاط تأمين الأشخاص بإنشاء شركة متخصصة لهذا الفرع، وهي شركة TALA LIFE وتركيز CAAT على تأمين الأضرار.

IV- تقييم أداء الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT خلال الفترة 2006-2020

يهدف تحديد أثر عملية إعادة الهيكلة على شركات التأمين على الأضرار، والتحقق من أن جملة الإصلاحات المتبعة من طرف الدولة تساهم في تحسين مستويات أداء القطاع التأميني، لا بد من تقييم أداء هذه الشركات باستخدام عدة معدلات منها ما يستخدم لتقييم أداء نشاطها التقني (الاكتتاب، التعويض وإعادة التأمين) والمالي، ومنها ما يستخدم لتقييم ملاءمتها المالية، ومعدلات أخرى تستخدم لتقييم النتائج السنوية لهذه الشركات،

1. تقييم الأداء قبل عملية إعادة الهيكلة وفقا للقانون 04-06 من (2006 - 2011):

يبين الجدول رقم 01 تقييم أداء الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT للفترة (2006-2011) أي قبل عملية إعادة الهيكلة:

الجدول رقم (01): تقييم أداء الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT للفترة (2006-2011)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

رقم المؤشر	المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010	2011
01	صافي أقساط المكتتبة/حقوق المساهمين	1.78	1.34	1.45	0.57	0.62	0.57
02	معدل التنفير في صافي أقساط المكتتبة	0.08	0.31	0.19	-0.38	-0.08	0.20
03	معدل التغير في حقوق المساهمين	0.09	0.75	0.10	0.57	-0.16	0.30
04	الالتزامات/ الأصول السائلة	0.78	0.76	0.77	0.69	0.22	1.01
05	المخصصات التقنية/حقوق المساهمين	1.79	1.26	1.41	01	1.21	0.99
06	معدل الاحتفاظ	-	-	-	-	0.51	0.59
07	المخصصات التقنية/الأصول السائلة	0.46	0.49	0.49	0.39	0.72	0.63
08	النتيجة الصافية /حقوق المساهمين	0.94	0.69	0.65	0.06	0.12	0.08
09	(المخصصات التقنية +حقوق المساهمين)/ صافي الأقساط المكتتبة	1.56	1.68	1.67	3.50	3.53	3.47
10	إجمالي الأقساط / حقوق المساهمين	-	-	-	-	1.22	0.97
11	حقوق المساهمين / إجمالي الأصول	0.23	0.31	0.28	0.34	0.81	0.37
12	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	0.22	0.22	0.18	0.02	0.03	0.03
13	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	0.86	0.06	0.59	0.05	0.09	0.07

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT للفترة (2006-2011).

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتبين لنا ما يلي:

المؤشر 1: (صافي الأقساط/حقوق المساهمين): إن الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT لم تصل إلى النسبة المطلوبة لهذا المؤشر والمقدرة بـ (200%) على الرغم من اقترابه من تحقيق النسبة المطلوبة سنة 2006 حيث حقق (178%)، إلا أنه استمر في الانخفاض ليصل إلى (57%) سنة 2011، وهذا يدل أن شركة CAAT لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية.

المؤشر 2: (معدل التغير في صافي الأقساط المكتتبة): إن المدى المقبول لهذا المؤشر هو (-33% : +33%)، وبالرجوع إلى الجدول أعلاه يمكن القول أن شركة CAAT في السنوات قبل إعادة الهيكلة تعمل في حدود هذا المعدل، ماعدا سنة 2009 فقد حققت (-38%) وهي نسبة تتعدى الحد الأدنى (-33%)، وهذا يشير إلى انكماش القدرة الإكتتابية لشركة CAAT.

المؤشر 3: (معدل التغير في حقوق المساهمين): إن الشركة الجزائرية للتأمين CAAT، حققت المدى المطلوب خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعكسه سلامة الموقف والمركز المالي للشركة، ما عدا سنة 2010 فقد حقق المؤشر تجاوز للقيمة المطلوبة (-10% ؛ +50%) حيث قدر بـ (-16%)، وذلك راجع إلى بداية تحضير الشركة لفصل فرع تأمين الأشخاص عن تأمين الأضرار، الشيء الذي يستدعي إحداث تغييرات في حقوق المساهمين ما انعكس سلبي على هذا المؤشر.

المؤشر 4: (الالتزامات/الأصول السائلة): نلاحظ قبل عملية إعادة الهيكلة أن الشركة حققت المدى المطلوب خلال السنوات (2006 - 2011)، وذلك يعني أنها في وضع آمن، حيث تفوق الأصول السائلة مقدار الالتزامات المطلوبة، مما يدل على قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية والدخول في مرحلة الأمان المالي.

المؤشر 5: (المخصصات الفنية/حقوق المساهمين): فيما يتعلق بهذا المؤشر نلاحظ أن الشركة حققت المدى المطلوب خلال السنوات (2006-2011)، حيث كان المؤشر في المستوى المطلوب، وهذا يدل على أن الشركة تحقق نوع من التوازن بين حقوق حملة الوثائق وحقوق المساهمين.

المؤشر 6: (معدل الاحتفاظ): إن قياس هذه النسبة له أهمية كبيرة، والمدى المقبول لها هو أكبر من (50%) حيث نلاحظ أن شركة CAAT تحترم النسبة المعمول بها في السنوات قبل عملية إعادة الهيكلة، حيث يعبر هذا المعدل عن مدى اعتماد شركة التأمين على معيدي التأمين.

المؤشر 7: (المخططات التقنية/الأصول السائلة): تهدف هذه النسبة إلى التأكد من توفر سيولة كافية بالنسبة لمخصصاتها التقنية، والمعدل المقبول لهذا المؤشر هو أقل من (100%)، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن هذا المؤشر شهد أدنى القيم (46%) على مدار 3 سنوات 2007، 2008 و2009،

واستمر هذا الانخفاض إلى أن بلغ (39%) سنة 2009، وهذا يدل على نقص في السيولة بالنسبة للمخصصات التقنية على مستوى شركة CAAT.

المؤشر 8: (النتيجة الصافية/ حقوق المساهمين): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأنه قبل إعادة الهيكلة كان هناك تجاوز ملحوظ للقيمة المطلوبة (<05%) خاصة خلال السنوات 2006، 2007 و2008، وهذا يدل على عدم سلامة السياسة الإكتتابية والاستثمارية للشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT.

المؤشر 9: (المخصصات التقنية + حقوق المساهمين) / صافي الأقساط): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT حققت المدى المطلوب خلال السنوات قبل تطبيق عملية إعادة الهيكلة من 2006 - 2011، وهذا يدل على قدرة الشركة على تغطية أي مخاطر تحدث في إطار ما تحتفظ به شركة CAAT من أقساط

المؤشر 10: (إجمالي الأقساط/ حقوق المساهمين): بخصوص هذا المؤشر نلاحظ بأن شركة CAAT لم تصل للمدى المطلوب والمقبول خلال السنوات قبل عملية إعادة الهيكلة، وهذا يدل على أن الشركة لا تعمل بكامل طاقتها على الرغم من سلامة الموقف المالي لها وأيضا نلاحظ أنها لم تصل إلى درجة الكفاءة المالية.

المؤشر 11: (حقوق المساهمين / إجمالي الأصول): نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن الشركة حققت المدى المطلوب خلال السنوات قبل عملية إعادة الهيكلة، ولم ينخفض عن مستوى (10%) وهذا هو المطلوب، ويعني ذلك بأن شركة CAAT عملت على زيادة درجة الضمان لحملة الوثائق وتحقيق التوازن بين حقوق المساهمين وإجمالي الأصول، وهذا ما يدعم الثقة بها.

المؤشر 12: (النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول): تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة شركات التأمين في استغلال أصولها لتوليد الأرباح، حيث يجب أن تفوق هذه النسبة (2%) ووفقا لمعطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن شركة CAAT تقوم بالاستغلال الأمثل والعقلاني للأموال المستثمرة في الأصول.

مؤشر 13: معدل العائد على الأموال الخاصة: ينم من خلال هذا المعدل قياس مقدار الربح الناتج عن استثمار أموال المساهمين ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن معدل العائد على الأموال الخاصة كان ضعيف جدا قبل عملية إعادة الهيكلة، وهذا يدل على أن شركة CAAT لم تحقق ربحا كافيا من خلال استثمار أموال المساهمين.

2. تقييم أداء الشركة بعد عملية إعادة الهيكلة وفقا للقانون 06-04 من (2012-2020):

يوضح الجدول رقم 02 تقييم أداء الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT للفترة (2012-2020) أي

بعد عملية إعادة الهيكلة:

الجدول رقم (02): تقييم أداء الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT للفترة (2012-2020)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

رقم المؤشر	المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
01	صافي أقساط المكتتبة/حقوق المساهمين	0.59	0.64	1.03	0.65	0.66	0.57	0.57	0.52	0.48
02	معدل التنغير في صافي أقساط المكتتبة	0.08	0.12	0.12	-0.09	0.06	-	0.07	-0.01	-0.03
03	معدل التنغير في حقوق المساهمين	0.05	0.03	-0.03	-0.03	-0.06	-	0.07	0.06	0.05
04	الالتزامات/الأصول السائلة	0.91	0.91	0.97	0.93	1.04	1.04	1.05	1.08	1.18
05	المخصصات التقنية/حقوق المساهمين	1.004	1.02	1.56	1.02	0.95	0.91	0.92	0.95	0.97
06	معدل الاحتفاظ	0.51	0.58	0.58	0.55	1.006	05.0	0.51	0.50	0.48
07	المخصصات التقنية/الأصول السائلة	0.54	0.54	0.56	0.49	0.51	0.49	0.50	0.55	0.55
08	النتيجة الصافية/حقوق المساهمين	0.05	0.11	0.13	0.11	0.12	0.12	0.12	0.10	0.11
09	(المخصصات التقنية + حقوق المساهمين)/ صافي الأقساط المكتتبة	3.38	3.16	2.48	3.07	2.95	3.32	3.35	3.68	4.06
10	إجمالي الأقساط / حقوق المساهمين	1.14	1.10	1.75	1.18	0.65	1.14	1.10	1.05	1.00
11	حقوق المساهمين / إجمالي الأصول	0.36	0.34	0.23	0.32	0.32	0.32	0.32	0.32	0.31
12	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	0.01	0.04	0.03	0.03	0.04	0.04	0.04	0.03	0.03
13	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	0.04	0.02	0.08	0.10	0.11	0.11	0.11	0.09	0.03

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT للفترة (2012-2020).

من خلال الجدول رقم 02 أعلاه يتضح لنا ما يلي:

المؤشر 1: (صافي الأقساط/حقوق المساهمين): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الشركة الجزائرية للتأمين الشامل، لم تصل إلى النسبة المطلوبة لهذا المؤشر حتى بعد التطبيق الفعلي لعملية إعادة الهيكلة، ولوحظ ارتفاع لهذه النسبة سنة 2014 حيث بلغ (103%) إلا أنه بعد ذلك استمر في الانخفاض إلى أن بلغ أدنى مستوياته سنة 2020 (48%)، بمعنى أن شركة CAAT لم تعمل على الرفع من مستوى طاقتها الإنتاجية، أي أنه حتى بعد التطبيق الفعلي لعملية إعادة الهيكلة لم يلاحظ أي تحسن.

المؤشر 2: (معدل التنغير في صافي الأقساط المكتتبة): نلاحظ بأن بعد التطبيق الفعلي لعملية إعادة الهيكلة وفقا للقانون 04-06 استمر هذا المعدل في الارتفاع بمعدلات مقبولة إلى غاية سنة 2018 حقق (7%)، ويعود سبب هذه الزيادة إلى رغبة الشركة في الحصول على النقدية السائلة لدفع التعويضات المحققة، إلا أنه بعد ذلك إلى غاية 2020 شهد هذا المعدل انخفاضا. يمكن القول بأنه حتى بعد التطبيق الفعلي لعملية إعادة الهيكلة، وإن كان هناك ارتفاع وتحسن في هذا المؤشر، إلا أن شركة CAAT لا تعمل بكامل طاقتها الاستيعابية في السوق.

المؤشر 3: (معدل التغير في حقوق المساهمين): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه بعد تطبيق إعادة الهيكلة شهد هذا المؤشر ارتفاعا وتحسنا من 2012 إلى غاية 2020 حيث بقي المركز المالي للشركة في المستوى المقبول.

المؤشر 4: (الالتزامات/الأصول السائلة): بعد عملية إعادة الهيكلة نلاحظ أن هذا المؤشر قد شهد ارتفاعا بلغ (118%) سنة 2020 وقد تعدى المستوى المطلوب مما يعني أن الالتزامات أصبحت أكثر من الأصول السائلة، وهذا ما يجعل شركة CAAT في دائرة الخطر عند سداد التزاماتها، مما يدل أن عملية إعادة الهيكلة لم يكن لها تأثير إيجابي من ناحية هذا المؤشر على أداء شركة CAAT.

المؤشر 5: (المخصصات الفنية/ حقوق المساهمين): وبخصوص هذا المؤشر، وبعد التطبيق الفعلي لعملية إعادة الهيكلة بقي هذا المؤشر في المستوى المطلوب له، وبالرغم من أنه شهد انخفاضا بنسبة ضئيلة إلا أن هذا الانخفاض لا يؤثر، مما يدل على أن شركة CAAT بقيت محافظة على التوازن بين حقوق حملة الوثائق وحقوق المساهمين.

المؤشر 6: (معدل الاحتفاظ): نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن شركة CAAT، حتى بعد عملية إعادة الهيكلة تحترم هذه النسبة وتعتمد على نفسها، وليست مقيدة بشروط معيدي التأمين، إلا أنه في سنة 2020 شهدت هذه النسبة انخفاضا وصل إلى (48%) وهذا ما يدل على أن شركة CAAT أصبحت مقيدة بشروط معيدي التأمين.

المؤشر 7: (المخططات التقنية/ الأصول السائلة): إن هذا المؤشر شهد ارتفاعا بعد عملية إعادة الهيكلة، وبقي هذا الارتفاع بمعدلات متباطئة من 2011-2020 أي أنه تم توفير السيولة بنسبة معقولة للوفاء بالتزاماتها المالية والمتعلقة أساسا بالتعويضات، أي أن عملية إعادة الهيكلة كان لها تأثير إيجابي فقد عملت على الرفع من مستويات هذا المؤشر.

المؤشر 8: (النتيجة الصافية/ حقوق المساهمين): نلاحظ أنه بعد إعادة الهيكلة والتطبيق الفعلي لها سنة 2011 بدأ هذا المؤشر في الاقتراب من القيمة المطلوبة، وهذا أكبر دليل بأن هذه العملية كان لها تأثير إيجابي على السياسة الإكتتابية للشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT، وبالتالي سلامة موقفها المالي.

المؤشر 9: (المخصصات التقنية + حقوق المساهمين) / صافي الأقساط: نلاحظ أن هذا المؤشر بقي في المستوى المطلوب بل وارتفع إلى (406%) سنة 2020 وبلغ أعلى مستوياته، وهذا أكبر دليل على أن عملية إعادة الهيكلة لها تأثير إيجابي على أداء شركة CAAT.

المؤشر 10: (إجمالي الأقساط/حقوق المساهمين): نلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه بأن الشركة لم تصل إلى المدى المطلوب حتى بعد التطبيق الفعلي لعملية إعادة الهيكلة.

المؤشر 11: (حقوق المساهمين/إجمالي الأصول): نلاحظ أنه بعد عملية إعادة الهيكلة عملت شركة CAAT على تحقيق المدى المطلوب، وسعت لزيادة درجة الضمان والثقة بها، حيث نجد أن عملية إعادة الهيكلة كان لها تأثير إيجابي والذي من شأنه العمل على تحسين أداء شركة CAAT.

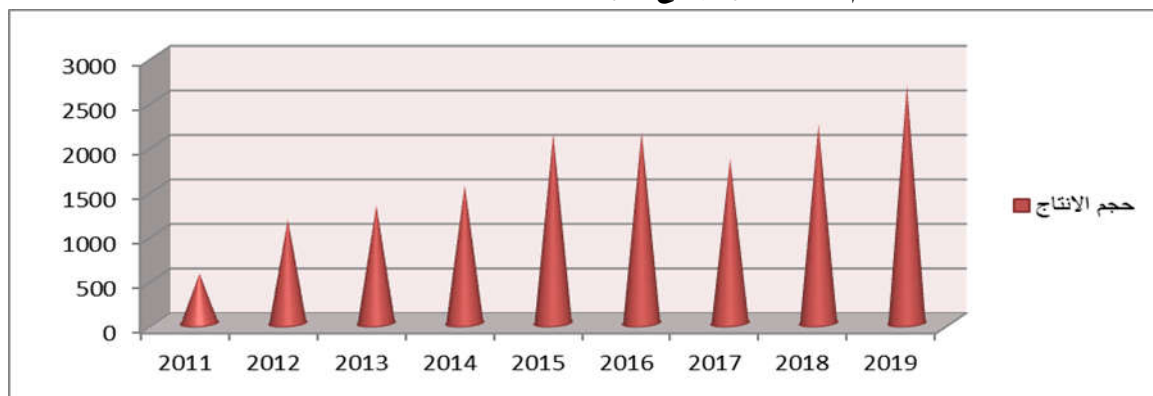
المؤشر 12: (النتيجة الصافية/إجمالي الأصول): نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن شركة CAAT بقيت تحافظ على الاستغلال الأمثل والعقلاني للأموال حتى بعد تطبيق إعادة الهيكلة، وهذا دليل أن شركة CAAT كفوة في استغلال أصولها لتوليد أرباح.

المؤشر 13: معدل العائد على الأموال الخاصة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن شركة CAAT حتى بعد تطبيق إعادة الهيكلة، بقي معدل العائد على الأموال الخاصة ضعيف واستمرت الشركة في عدم تحقيق أهداف كافية من خلال استثمارها لأموال المساهمين.

3. تحليل الانتاج الاجمالي لشركة TALA LIFE خلال الفترة 2011-2019:

بالنسبة لشركة تأمين الأشخاص TALA LIFE، فقد تم تسجيل زيادة مستمرة في قيمة الإنتاج بداية من سنة تأسيسها 2011 إلى غاية سنة 2019، إذ انتقلت قيمة الانتاج من 561 مليون دينار جزائري إلى ما قيمته 2569 مليون دينار جزائري، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن هاته النتائج لا تعبر على أن هناك استجابة كبيرة لهذا النوع من الخدمات التي يغلب عليها الطابع التجاري، الشيء الذي لا يساعد في إقبال الأفراد على اقتنائها، إذ تبقى هذه الأخيرة بعيدة عن النتائج المرجوة والمنتظرة من جملة الإصلاحات التي انتهجتها الدولة من أجل تطوير فرع تأمينات الأشخاص والمتمثلة أساساً في القانون 04-06، ويمكن إسناد السبب الرئيسي في ذلك إلى ضعف الثقافة التأمينية وتعارضها بالذات مع تأمين الأشخاص بسبب تعلق أفراد المجتمع بالجانب الديني، بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية للفرد بسبب ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي يؤثر سلباً في توجه الفرد للإقبال على الخدمات التأمينية. وهذا ما يمكن توضيحه في الشكل رقم 02.

الشكل رقم (02): تطور إنتاج شركة TALA LIFE خلال الفترة: (2011-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لشركة TALA LIFE للسنوات: (2011-2019).

4. رقم أعمال التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص للفترة 2010-2020:

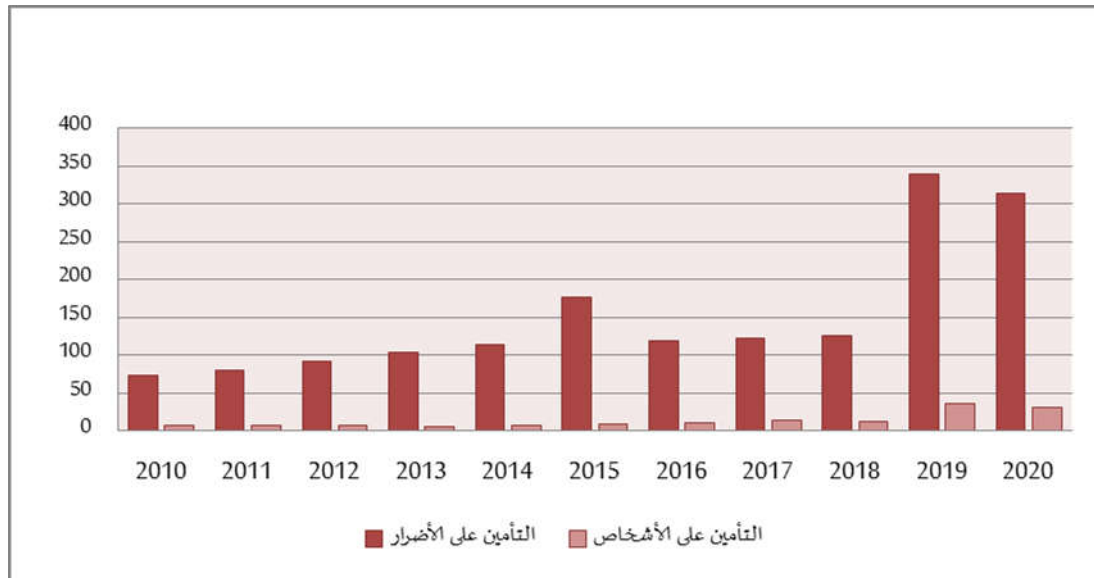
إن فرع التأمينات العامة وبشكل خاص تأمين الأضرار هي من أهم فروع نشاط التأمين في الجزائر، وذلك لزيادة حصص التأمين على السيارات باعتباره من التأمينات الإلزامية في حين نجد نشاط التأمين على الأشخاص يتسم بضعف كبير كما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): رقم الأعمال في فرع التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص للفترة 2010-2020
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	التأمين على الأضرار	التأمين على الأشخاص	مجموع السوق
2010	73.7	7.0	80.7
2011	79.8	6.7	86.5
2012	92.0	6.7	98.7
2013	103.9	5.9	109.8
2014	114.8	7.9	122.7
2015	176.6	8.6	185.2
2016	119.4	10.8	130.2
2017	122.1	13.6	135.7
2018	126	12.2	138.2
2019	340.6	36.3	376.9
2020	313.6	31.5	345.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد إحصائيات المجلس الوطني للتأمينات للسنوات 2010-2020.

الشكل رقم (03): مقارنة بين رقم أعمال فرع التأمين على الأضرار ورقم أعمال فرع التأمين على الأشخاص للفترة 2010-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 03.

يتضح من خلال الجدول والشكل السابقين أن أغلب المنتجات في سوق التأمين في الجزائر هي منتجات التأمين على الأضرار، حيث حقق فرع التأمين على الأضرار خلال سنة 2020 رقم أعمال قدر

ب 313.6 مليار دينار جزائري بنسبة تفوق 90%، بالمقابل حقق فرع التأمين على الأشخاص خلال نفس السنة رقم أعمال قدر ب 31.5 مليار دينار جزائري وهي تعد نسبة ضئيلة جداً.

يتبين لنا الفرق الكبير في رقم أعمال التأمينات على الأضرار والتأمينات على الأشخاص، وهو ما يشير إلى الفجوة الكبيرة التي يعرفها قطاع التأمين الجزائري، حيث أن ارتفاع رقم أعمال التأمين على الأضرار لا يتعلق بكثرة الاقبال على هذا النوع من الخدمات بقدر ما يتعلق بصيغة الإلزام التي تطغى عليها، في حين أن فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار لم تعطي أي نتائج إيجابية، ويعود ذلك أساساً إلى عدة أسباب: أهمها أن خدمات التأمين على الأشخاص تتعارض مع الجانب الديني والنظرة التحريمية السائدة في المجتمع الجزائري، هذا بالإضافة إلى محدودية النضج والتوعية التأمينية الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد من أقساط التأمين على الحياة سنوياً.

V- الخاتمة

إن وجود قطاع تأميني قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة الأغراض المنتجة، يعد أمراً رئيسياً ومن المتطلبات الضرورية لتنمية الاقتصاد، غير أن الجزائر لم تستطع بعد الوصول إلى تطوير قطاعها التأميني، وتحسين مستويات أدائه والارتقاء بخدماتها التأمينية على الرغم من جملة الإصلاحات التي جاء بها القانون 04-06 المعدل والمتمم للأمر 07-95 والمتعلق بفصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار، الشيء الذي يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.

1. نتائج الدراسة: وتتمثل في:

❖ تتوفر عملية إعادة الهيكلة على العديد من الاستراتيجيات، ومن بينها SPIN، SPLIT UP، SPLIT OFF، ما يساعد الشركة على اختيار الاستراتيجية المناسبة، وقد طبقت شركة CAAT لاستراتيجية إعادة تركيز وتخصص من خلال عملية إعادة هيكلة محفظة بانفصال من النوع SPIN-OFF؛ وتم تأسيس شركة TALA بمساهمة أطراف خارجية الشيء الذي يحد من خطر هذا المشروع بالنسبة لشركة CAAT؛

❖ إن أداء الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT لم يتأثر بعملية إعادة الهيكلة، فبعد تقدير مؤشرات تقييم الأداء خلال الفترة (2006-2011) أي قبل عملية إعادة الهيكلة، والفترة (2012-2020) أي بعد عملية إعادة الهيكلة لم نسجل الشيء الجديد، حيث أن نتائج التقدير تشير إلى أن مختلف المؤشرات سجلت زيادة مستمرة وتتراوح قيمها في المستويات المطلوبة خلال فترة الدراسة؛

❖ إن فرع تأمينات الأشخاص يعد الفرع الأكثر ربحية في سوق التأمينات العالمية، لذا عمدت الجزائر إلى فصل فرع تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار بهدف تحسين مستويات إنتاجه

والرقي به إلى المستويات العالمية، إلا أن شركات التأمين على الأشخاص لم تستطع في مدة تسع سنوات أن تطور من حصتها السوقية التي لا تتعدى 10% من الحصة الإجمالية للسوق؛
❖ تعتبر مشكلة الثقافة التأمينية وارتباطها بالجانب الديني من أبرز التحديات التي تواجه السلطات، إذ أن تطوير القطاع التأميني والخروج به من حالة الركود التي يشهدها منذ فترة ليست بالقصيرة بات مرهونا بتغيير نظرة المجتمع للخدمات التي يقدمها القطاع.
2. اختبار صحة الفرضيات:

في ظل جملة النتائج التوصل إليها، تم اختبار صحة الفرضيات كالتالي:
❖ تأكيد الفرضية الأولى التي تنص على " أن شركات التأمين في الجزائر تتبع الاستراتيجيات المتعارف عليها في عملية إعادة الهيكلة وفقا للقانون 06 – 04";
❖ نفي الفرضية الثانية التي تنص على " أن عملية إعادة الهيكلة كان لها تأثير على أداء شركات التأمين على الأضرار في الجزائر";
❖ نفي الفرضية الثالثة التي تنص على " أن فصل فرع تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار ساهم في تحسين مستويات إنتاجه".
3. اقتراحات الدراسة:

في ظل جملة النتائج التي تم التوصل إليها نقترح ما يلي:
❖ ضرورة تنمية قطاع التأمين في الجزائر من خلال التحسين في الأداء وزيادة مستوياته؛
❖ تطوير عملية إعادة الهيكلة والاهتمام بفرع تأمين الأشخاص؛
❖ ضرورة الاهتمام بتحليل النسب المالية لما له من أهمية في وضع مؤشرات هامة عن وضع الشركات ولفت أنظار القائمين بأهمية تحليل النسب المالية لهم؛
❖ العمل على وضع خطة وطنية لنشر الثقافة التأمينية وبذل الجهود لرفع الوعي التأميني لدى جميع الأطراف ذات الصلة بالقطاع، من خلال تبسيط مفهوم التأمين من الناحية النظرية واستخدام وسائل الدعاية والعالم والاتصال لتنوير الأفراد والمؤسسات بأهمية التأمين ومزاياه.

VI- المراجع

- ❖ جمعة السعيد فرحات: (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال. دار المريح للنشر. الرياض، السعودية.
- ❖ حسام كراش: (2020)، تقييم أداء شركات التأمين على الأضرار - دراسة مقارنة بين الشركات العمومية والخاصة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر . المجلد (20) العدد (02).
- ❖ حسين محمود حريم: (2006). تصميم المنظمة الهيكل التنظيمي وإجراءات العمل. دار حامد للنشر والتوزيع. الأردن.
- ❖ حمزة محمود الزبيدي: (2000). التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل. دار الوراق للنشر والتوزيع. الأردن.

- ❖ السعيد بلوم: (2007) أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر..
- ❖ سليمان اللوزي: (2005). تقييم كفاءة أداء المنظمات. دار المسيرة للنشر والتوزيع. الأردن.
- ❖ صالح عبد القادر، سالم راضية: (2014). استراتيجيات إعادة هيكلة شركات التأمين الجزائرية في ظل الهندسة المالية - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT-، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- ❖ مجيد الكرخي: (2007). تقويم الأداء باستخدام النسب المالية. دار المنهاج للنشر والتوزيع. الأردن.
- ❖ مزهود عبد المليك: (2001). مفهوم الأداء بين الكفاءة والفعالية. مجلة العلوم الانسامية جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد (01).
- ❖ القانون رقم 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 07-95 المتعلق بالتأمينات. (2006). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 03.
- ❖ التقارير السنوية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT للسنوات 2006-2020.
- ❖ التقارير السنوية للشركة TALA LIFE للسنوات 2012-2019.
- ❖ Bowman Edward, Singh Harbir, (1993): corporate restructuring reconfiguring the firm, *strategic management journal*, vol 14 special issue.
- ❖ Cameron Kims, (1994): strategies for successful organizational downsing; *human resource management*.
- ❖ Olivier Meier, Guillaume schier, (2005): *Entreprises multinationales: stratégie, restructuration, gouvernance*. Dunod, Paris
- ❖ Rouxel-Laxton Valérie, (2005): *Forum restructurations et emploi*. Bruxelles.